# العوامل الاقتصادية لجنوح الاحداث في ليبيا

**للدكتور خالد عبد العزيز عريم***

**تمهيـــــد :**

الاجرام ظاهرة اجتماعية موجودة فى الوقت الحاضر داخل المجتمعات البشرية كافة ، نشاهدها فى جميع البلاد الرأسمالية والاشتراكية والناميـة • ولا يقتصر انتشار ظاهرة الاجرام بين البالغين فحسب ، انما هى منتشرة بين الاحداث أيضا •

والجريمة بوصفها هذا ( من حيث هى ظاهرة اجتماعية عامة شاملة ) كانـت وما تزال موضع اهتمام الباحثين والمختصين بدراسة الظواهر الاجتماعية المرضـية فقد دأب هؤلاء على تقصى العوامل التى تؤدى الى حدوثها وبيان وتأثر تطورهـا والسعى لايجاد العلاج الكفيل بالتخفيف من حدوثهـا على أمل القضاء عليهـا يوما ما •

واذا كان اجرام البالغين قد أصبح موضع اهتمام المختصـين منـذ بداية العصور الحديثة ، فان دراسة جنوح الاحداث لم تجد بدايتها الا منذ ظهور الثورة الصناعية • ويرجع سبب ذلك الى ما أحدثته هـذه الثورة من تغـيرات كبيرة فى المجتمع كانت لها انعكاسات هامة على حياة الافراد فى عهدى طفولتهم وحداثتهـم نذكر منها على سبيل المثال انتشار استخدام الاحـداث بل والاطفال أحيانـا فى الصناعة الامر الذى كانت له نتائج ضارة فى حياتهم وسلوكهم الاجتماعى •

لذا أخذ الباحثون يعنون بدراسة العوامل التى تدفع الاحداث نحو الاجرام ويعملون على ايجاد الحلول التى تؤدى الى الحيلولة دون سـقوطهم فى هاويتـه من جهة وتعيد تكييف الجانحين منهم للاندماج فى الحياة الاجتماعية ثانية من جهة أخرى •

---

(*) مدرس فى كلية الحقوق بالجامعة الليبية

ويبدو من الملاحظة الملموسة والدراسات الاحصائية ان مسألة جنوح الاحداث قد اتخذت أهمية بالغة فى أيامنا هذه • اذ أن خطر هذه الظاهرة قد تفاقم عما كان عليه فى الماضى منذ الحرب العالمية الثانية فى البلاد المتطورة والنامية على حد سواء • وذلك نتيجة للأزمة الحادة التى تمر بها الشبيبة فى الوقت الحاضر نظرا لوجودها فى مجتمع يتطور بسرعة وبدون انتظام •

وجنوح الاحداث فى الواقع ما هو الا مظهر من مظاهر عدم التكيف الاجتماعى inadaptation sociale الذى يعانى منه قسم كبير من الاحداث فى الوقت الحاضر • غير ان الجنوح أخطر اشكال عدم التكيف الاجتماعى • ذلك لانه لا يفصح عن موقف لا اجتماعى فحسب وانما هو يجسم موقفا صريحا ضد المجتمع •

على ان خطر هذه الظاهرة فى البلاد المتطورة أكثر حدة منه فى البلاد النامية •

ويرجع السبب فى ذلك الى كون البناء الاجتماعى فى البلاد المتطورة ونمط الحياة فيها أكثر تعقيدا وحاجات الطفل أكثر اتساعا وتنوعا والى كون الاطفال يتعرضون فى هذه البلاد الى اوضاع عنيفة تجعل تكيفهم الاجتماعى أكثر صعوبة •

اننا لا نستطيع هنا أن نورد رقما يبين نسبة الاحداث الجانحين فى ليبيا فى الوقت الحاضر • وذلك لعدم توافر الاحصاءات اللازمة لذلك • ولكننا اذا نظرنا الى نسبة الاجرام بصورة عامة فى ليبيا نجدها منخفضة عما هى عليه فى البلاد المتطورة •

فقد ظهر بموجب التعداد العام للسكان الذى اجرى سنة ١٩٦٤ ان عدد الليبيين هو (١ر٥١٥ر٥٠١) نسمة [١] • فى حين أن عدد المجرمين من بالغين واحداث قد بلغ ١٧٦٨٨ مجرما [٢] • وعلى ذلك فان نسبة الاجرام فى ليبيا هى ٢ر١٪ تقريبا •

---

(١) التعداد العام للسكان ــ ١٩٦٤ جدول (ب) •

(٢) استقينا هذا الرقم من تقرير لم ينشر بعد اعده زميلنا الدكتور/أحمد عبد العزيز الالفى للمركز القومى للبحوث الجنائية فى طرابلس •

واذا ما طرحنا عدد المجرمين البالغين من المجموع الكلى للمجرمين تبين لنا ان نسبة جنوح الاحداث ضئيلة جدا فى ليبيا • وذلك لان عدد المجرمين البالغين يكون عادة الاغلبية الساحقة من مجموع المجرمين فى البلدان كافة •

وعلى ذلك فان مسألة جنوح الاحداث فى المملكة الليبية ليست على درجة كبيرة من الخطورة فى الوقت الحاضر • ولكن التغيرات التى تطرأ على المجتمع الليبى حاليا نتيجة للتطور الذى يمر به والتفاعلات الناجمة عن ذلك فى هذه المرحلة تدعونا الى الاهتمام بهذه المسألة قبل ان تصل الى درجة الخطورة • فقد ثبت ان المجتمعات الاوربية والامريكية قد عانت كثيرا من هذه المشكلة اثناء انتقالها من مرحلة التخلف الى المرحلة الحالية •

وللحيلولة دون بلوغ ظاهرة جنوح الاحداث حد الخطورة يتحتم علينا دراسة العوامل التى تقود الاحداث نحو الجنوح والعمل على منع وجودها ان أمكن أو التخفيف من آثارها قدر المستطاع اذا تعذر أمر ازالتها من الوجود •

والعوامل التى تؤدى الى الاجرام أو تساعد على وقوعه متعددة • فهناك العوامل الاجتماعية والعوامل النفسية والعوامل البايولوجية والفسلجية والصحية بصورة عامة اضافة الى العوامل الاقتصادية • ولكننا سنقصر بحثنا هذا على دراسة العوامل الاقتصادية فقط • وذلك لأن دراسة بقية العوامل لا تتماشى مع طبيعة هذه المجلة الغراء التى اعد هذا المقال لينشر على صفحاتها •

ان العلاقة بين الوضع الاقتصادى ونسبة الاجرام فى بلد ما قد جلبت انتباه علماء الاجرام منذ زمن طويل وقد أظهرت الدراسات الاحصائية ان للعوامل الاقتصادية تأثيرا كبيرا على السلوك البشرى بصورة عامة وعلى المواقف التى يتخذها بعض الافراد ضد المجتمع بصورة خاصة • ومع ذلك فمن الصعوبة تحديد ما اذا كان الوضع الاقتصادى عاملا مباشرا أم عاملا غير مباشر لنشوء الجريمة • وبعبارة أخرى ما اذا كان الوضع الاقتصادى سببا يقود الفرد مباشرة نحو الجريمة ، أم انه يعده ويهيئه لارتكابها فقط • وان هناك أسبابا أخرى

تقوده مباشرة الى ارتكاب الجريمة • والواقع ان ميكانيكية العلاقة بين الوضع الاقتصادى والجريمة لا تزال غير معروفة • الا أن الوضع الاقتصادى يمكن أن يكون له تأثير مباشر على السلوك البشرى وبصورة خاصة فى سلوك الشباب منهم • وكثيرا ما طرح السؤال التقليدى التالى تعبيرا عن صعوبة تحديد العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادى :ـ كيف ولماذا تصبح بعض الفئات من الناس فى مجتمع ما مجرمة دون الفئات الاخرى رغم كونها جميعا تعيش فى وضع اقتصادى واحد ؟ أى رغم انتمائها جميعا الى طبقة اجتماعية واحدة • ولو اعتبرنا الاوضاع الاقتصادية هى وحدها التى تسبب السلوك الاجرامى لأصبحت الاجابة على هذا السؤال جد يسيرة • غير أن السلوك الاجرامى معقد جدا بحيث لا يمكن رده الى سبب واحد أو مجموعة معينة من العوامل ، بل انه حتى لو اجتمعت كافة الاسباب التى يمكن ان تولد الجريمة ، لبقى هناك احتمال بأن لا يصبح الفرد مجرما • فالاحتمالية تلعب دورها ، الامر الذى يجعل تقديراتنا بهذا الخصوص تقريبية دائما •

**أثر الحالة الاقتصادية العامة :**

لقد اجريت دراسات عديدة لتحديد أثر الحالة الاقتصادية فى تكوين السلوك الاجرامى • غير أن هذه الدراسات لم تؤد الى تحديد ذلك الاثر بصورة دقيقة • وذلك يعود الى الاسباب التالية :ـ

أولا : ان هذه الدراسات كانت فى الغالب غير دقيقة ، بل خاطئة فى بعض الاحيان • وذلك بسبب الطرق المعيبة التى اتبعت عند اجرائها • ورغم كون الطرق المتبعة اليوم فى اجراء مثل هذه الدراسات أكثر دقة ، فان تعدد هذه الطرق وعدم القيام بهذه الدراسات بشكل جماعى قد اديا الى الوصول الى نتائج متناقضة وغريبة أحيانا وخاصة فيما يتعلق بأثر التقلبات الاقتصادية على نسبة الاجرام •

ثانيا : ان موضوع أغلب هذه الدراسات كان اجرام البالغين وليس جنوح الاحداث • لذلك فانها لم تعط نتائج عامة ولا يمكن وصفها بالشمول •

ثالثا : ان بعض الدراسات قد أجري لغرض اظهار العلاقة بين التغيرات التى تحصل فى الاوضاع الاقتصادية ونسبة الاجرام • والبعض الآخر كان غرضه بيان علاقة مختلف العوامل الاقتصادية بالجريمة • الامر الذى ادى الى عدم امكانية الوصول الى رأى قاطع حول ما اذا كانت العوامل الاقتصادية ذات أثر حتمى فى وقوع النشاط الاجرامى أم لا[1] •

لقد حاول قسم من علماء الاجرام دراسة تغيير نسبة الاجرام خلال الدورة الاقتصادية • فعلماء الاجرام الامريكان يقررون بأن نسبة جنوح الاحداث تميل الى الانخفاض فى فترات الكساد الاقتصادى periodes des depressions economiques وهم يبنون استنتاجهم هذا على الاحصاءات التى قدمتها محاكم الاحداث فى الولايات المتحدة • ويرجع Martin Neumeyer هذا الانخفاض الى الدور الذى تلعبه عوامل عديدة خلال فترات الكساد• ولكنه يركز على آثار الوضع الاقتصادى فى الحياة العائلية اثناء هذه الفترات • فهو يرى أولا أن العائلة لا تملك الكفاية من النقود لكى تتمكن من قضاء أوقات الفراغ خارج المنزل ، الامر الذى يجعل الآباء يقضون معظم أوقات فراغهم فى منازلهم بالقرب من أطفالهم مما يسمح لهم برقابة سلوك ابنائهم عن كثب ويجعل هذه الرقابة أكثر فعالية ويعتقد نيومايز كذلك بأن صغار التجار ( أصحاب الحوانيت والمخازن الصغيرة ) والبوليس عادة لا يأخذون بنظر الاعتبار السرقات البسيطة التى يرتكبها الاحداث الفقراء خلال هذه الفترات[2] •

اننا لا نشارك الاستاذ نيومايز فى رأيه هذا لعدة أسباب أهمها :ـ

أولا : ان الاحصاءات التى بنى عليها الاستاذ نيومايز رأيه هذا لا تتسم بالدقة الكافية بحيث يمكن الاعتماد عليها وذلك لأنها غالبا ما تجرى بشأن اجرام البالغين وفى أحسن الاحوال بشأن المجرمين عامة من بالغين واحداث•

---

(1) Walter C. Reckless, Criminal Behaviour. McGraw-Hill Book Company, Inc., New York and London. 1940. Page 254. (١)

(2) Martin Heumeyer., Juvenile Delinquency in Modern Society, New York. 1949. Page 44. (٢)

لذا فان احسن الاحصاءات التى اجريت لهذا الغرض لا تعطى صورة حقيقية لجنوح الاحداث • وهذا ما يعترف به الاستاذ نيومايز نفسه[1] •

ثانيا : ان النتائج التى اظهرتها هذه الدراسات متناقضة جدا وذلك بسبب تعدد وتنوع الطرق التى استخدمت عند اجرائها من جهة وكون الموضوعات التى أجريت حولها مختلفة جدا من جهة أخرى • فالاستاذ Gillin يبين لنا أن الدراسات التى اجريت بهذا الخصوص كانت تتناول مواضيع شتى لا علاقة لبعضها بأثر العوامل الاقتصادية على جنوح الاحداث • ويعدد لنا ستا من هذه الدراسات هى :—

١) دراسة الارتباط بين الدورة الاقتصادية وعدد المجرمين الذين ادانتهم المحاكم •

٢) مقارنة التقلبات الاقتصادية الفصلية مع نسبة الاجرام التى تقاس عادة بعدد المجرمين الذين صدرت بحقهم أحكام من المحاكم •

٣) دراسة حالة السجناء الاقتصادية •

٤) دراسة الاعمال التى يزاولها المجرمون •

٥) دراسة العلاقة بين الاستخدام المبكر وجنوح الاحداث •

٦) دراسة المجرمين المحترفين[2] •

ثالثا : لم تجر أية دراسة جماعية فى هذا الشأن • وكل عالم من علماء الاجرام يجرى ابحاثه بأسلوبه الخاص ويستخدم طريقة البحث التى تروق له مركزا على ما يبدو له مهما من جوانب المسألة دون أخذ الجوانب الاخرى بعين الاعتبار • وواضح أن هذا التنوع فى طرق البحث والدراسات الفردية لا

---

(١) نفس المصدر • ص ٤١ •
(٢) نفس المصدر • ص ١٩٧ •

يمكّن من اجراء تحقيق صحيح ودقيق ولا يعطى نتائج قاطعة صالحة لأن تعمم فى هذا المجال •

رابعا : ان التبريرات التى قدمها الاستاذ نيومايز لا تقوم على أساس من الواقع وذلك لأن عدم توافر النقود لا يؤدى بالضرورة الى اجبار الابوين على البقاء بالقرب من أطفالهم • فنحن نعلم انه خلال فترات الكساد تزداد البطالة وتنخفض القوة الشرائية ويصبح اشباع الحاجات المادية صعبا • ان جميع هذه الظواهر تجبر الابوين على البحث عن كافة الوسائل التى تمكنهم من الحصول على ما يضمن لهم الحد الادنى الضرورى للبقاء • وهكذا يدفع قسم من الاباء اطفالهم الى ممارسة بعض المهن الصغيرة فى الشوارع كبيع الصحف ومسح الاحذية مثلا بل ان قسما من الاباء المفسدين يدفعون اطفالهم نحو السلوك المنحرف كالدعارة والسرقات البسيطة مثلا ثم ان كون البوليس واصحاب المخازن الصغيرة والحوانيت يعيرون انتباههم الى السرقات التى يرتكبها الاحداث أم لا ، يعتبر أمرا لا يغير من طبيعة هذه الافعال • لذا فان نسبة الاجرام لا تتأثر بهذا الموقف •

وبالمقابل يرى علماء الاجرام الامريكان ان جنوح الاحداث يزداد خلال فترة الرخاء لأن بعض المظاهر الاقتصادية لهذه الفترة لها تأثير ضار على سلوك الاحداث• ويعتقد الاستاذ D. Bogen ان سبب هذه الزيادة يكمن فى عدم الانتظام الذى يسود الحياة العائلية خلال فترة الرخاء • ففى هذه الفترة يكون مجال العمل واسعا بحيث يتمكن الاباء والامهات والاحداث من الاشتغال • وبذا يكون الكل خارج البيت الامر الذى يؤدى الى اضعاف الروابط العائلية والرقابة على الاحداث معا • وبذلك تتوافر لدى الاحداث امكانات واسعة للسعى وراء جميع أنواع الملذات فى غياب آبائهم ، وقد ينحدرون تدريجيا نحو السلوك المنحرف[1] •

يبدو ان هذا الرأى لا يقوم على أساس من الواقع أيضا • وذلك لأن توافر

(1) David Bogen, Juvenile Delinquency and Economic Trend, American Sociological Review, April, 1944, Page 183. (١)

النقود لدى العائلة يسهل اشباع حاجات الحدث ، الامر الذى يحول دون لجوئه الى وسائل غير مشروعة لاشباعها ، أضف الى ذلك اننا يجب ان لا نبالغ فى أهمية رقابة الآباء على أبنائهم • لان هذه المبالغة تعطى للرقابة دورا يفوق دورها الحقيقى بكثير •

أما غالبية الاقتصاديين وعلماء الاجرام الاوربيين فانهم يرون رأيا معاكسا لرأى علماء الاجرام الامريكان فى هذه المسألة • فهم يعتقدون بأن نسبة الاجرام تميل الى الارتفاع فى فترة الكساد والى الانخفاض فى فترة الرخاء [١] •

ان الاقتصاد الليبى يتأثر بدوره بالرخاء والكساد الذى يحدث فى الاقتصاد العالمى • بل ان انعكاسات الازمات الاقتصادية على الاوضاع المادية فى المجتمع الليبى ربما تكون أكثر وضوحا بسبب ارتباط الاقتصاد الليبى باقتصاد البلاد المتطورة ارتباطا وثيقا • غير اننا لا نملك الاحصاءات والمعطيات اللازمة لدراسة آثار التقلبات الاقتصادية العالمية على نسبة جنوح الاحداث فى ليبيا فى الوقت الحاضر ، هذا من ناحية تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية • أما تأثير وضع الاقتصاد الليبى بصورة خاصة على نسبة جنوح الاحداث ، فاننا لا نستطيع أيضا أن نعطى فكرة واضحة حول تقلبات نسبة الاجرام فى ليبيا خلال مختلف الدورات الاقتصادية، وذلك لعدم توافر الاحصاءات والمعطيات التى تساعد على اعطاء فكرة صحيحة عن ذلك • على أن الاقتصاد الليبى فى حالة رخاء فى الوقت الحاضر • ولعل حالة الرخاء هذه من أسباب انخفاض نسبة الاجرام بصورة عامة • واذا ما قارنا نسبة جرائم الاشخاص مع نسبة جرائم الاموال تبين لنا أن جرائم الاشخاص تزيد على ضعف جرائم الاموال • فقد بلغت نسبة جرائم الاشخاص ١ر٦٧٪ فى حين أن نسبة جرائم الاموال هى ٩ر٣٢٪ من مجموع الجرائم عام ١٩٦٥ • ولعل ذلك يرجع الى حالة الرخاء التى تسود ليبيا فى الوقت الحاضر [٢] •

ومع ذلك فاننا لا نعرف ما هى نسبة الاجرام عندما كان الاقتصاد الليبى فى

---

(١) (1) Henri Guitton. Les fluctuations economiques. Sirey, Paris. 1951. P. 114
G. Stefani et G. Levasseur. Droit pénal. général et criminologie. Dalloz. Paris 1957. Page 180.

(٢) تقرير الدكتور أحمد عبد العزيز الالفى . المرجع السابق. ص ٩ . جدول رقم (٥) .

حالة الركود لذلك فاننا لا نستطيع أن تتبين تأثير حالة الرخاء الاقتصادى السائدة الآن على نسبة الاجرام • واذا كان الامر على هذه الشاكلة بالنسبة لحجم الاجرام الكلى ولأجرام البالغين ، فهو كذلك بالنسبة لجنوح الاحداث وذلك لعدم توافر الاحصاءات المتعلقة بجنوح الاحداث فى الوقت الحاضر •

لهذا السبب ونظرا لعدم دقة الاحصاءات التى اجريت بهذا الخصوص فى البلاد الاخرى والاستنتاجات المتناقضة التى توصل اليها علماء الاجرام فى هذا المجال ، فاننا نفضل دراسة آثار العوامل الاقتصادية منفردةفىالسلوك البشرىوتطور النشاط الاجرامى بصورة خاصة •

## أثر بعض العوامل الاقتصادية فى جنوح الاحداث :

لقد اعتبر البؤس فى كل مكان وزمان عاملا مهما فى تكوين النشاط الاجرامى• ونقصد بالبؤس : الفقر والجهل والمرض والذى يعنينا هنا من البؤس هو الفقر فقط •

لقد صرح ميرابو فى الجمعية التأسيسية الفرنسية لاظهار أهمية الفقر فى السقوط فى هاوية الاجرام بما يلى : «قبل دراسة نظرية الجريمة يجب البحث فى مسألة الفقر» [1] • ان الدراسات الاحصائية تظهر لنا دائما ان الاوساط الفقيرة هى المصدر الرئيسى الذى يمد السجون بالمجرمين وان الجريمة تزداد نسبيا مع تزايد الفقر •

الا أن بعض الكتاب لا يعتقدون بأن للفقر مثل هذه الاهمية ويرون أنه يأتى فى المرتبة الثانية بين عوامل الاجرام وهكذا نجد أن أغلب كتب علم الاجرام لا تعنى بمسألة الفقر بما فيه الكفاية • والحال ان الاجرام يرتبط بالبؤس عامة وبالفقر خاصة ارتباطا وثيقا على الرغم من أن أغلب الكتاب يبدون اعتراضهم على هذه المعطية بحجة كون نسبة الاجرام فى البلاد التى تتمتع بمستوى معيشة عال أكثر مما هى عليه فى البلاد الاخرى •

---

(1) Mitsakis. Delinquant mineur en Gréce. Thése. Paris. 1947/P. 16. (١)

ولكننا سبق وأن بينا أن أسباب الاجرام عديدة وأن مسألة الاجرام معقدةجدا بحيث اننا لا نستطيع ارجاعها الى عامل واحد مطلقا • فكما اننا لا يمكن ان نسلم بأن الفقر هو العامل الوحيد للجريمة وان الشخص متى أصبح فقيرا صار مجرما بالضرورة ، كذلك لا يصح أن نهمل عامل الفقر ونقرر بأنه عديم الاثر فى تكوين النشاط الاجرامى • وعلى ذلك فأننا ندرس الفقر هنا باعتباره احد العوامل التى يمكن أن تساعد على قيادة الحدث نحو الجنوح •

لا يوجد لدينا احصاء عام عن دخل الاسرة فى ليبيا • لذلك فاننا سنكتفى بايراد مثل توضيحى عن دخل الاسرة الشهرى فى مدينة طرابلس لنرى على ضوئه ما اذا كانت هناك اسر فقيرة فى هذه المدينة وما اذا كان دخلها الشهرى يسمح لها باشباع حاجات الطفل المادية بشكل لا يكون معه هذا الاخير مضطرا للجوء الى الوسائل المنحرفة لاشباع حاجاته •

لقد اجريت دراسة لميزانية الاسرة فى مدينة طرابلس سنة ١٩٦٢ • وتناولت هذه الدراسة اسر العمال والموظفين الليبيين فى القطاعين العام والخاص من ذوى الدخل المتوسط • وقد كان مجموع الاسر التى تناولتها الدراسة ٢٨٨ اسرة تضم ١٥٣٢ شخصا [١] • والجدول التالى يبين لنا النسبة المئوية لتوزيع هذه الاسر حسب دخلها الشهرى مقدرا بالجنيهات الليبية [٢] •

| دخل الاسرة الشهرى بالجنيهات الليبية | النسبة المئوية |
|---|---|
| اقل من ١٥ جنيه | ١١ر٨ |
| من ١٥ الى أقل من ٣٠ | ٥٤ر٩ |
| من ٣٠ الى أقل من ٤٥ | ٢٣ر٣ |
| من ٤٥ وما فوق | ١٠ر٠ |
| | ١٠٠ |

(١) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ • ص ٢٩ •
(٢) جدول مستخرج من المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ القسم (٦) الاحصاءات الاجتماعية • ميزانية الاسرة فى مدينة طرابلس ١٩٦٢ • جدول رقم (٤) ص ٢ •

يظهر لنا هذا الجدول أن نسبة الاسر التى يقل دخلها الشهرى عن ٣٠ جنيها هى ٧ر٦٦٪ أى ثلثى عدد الاسر التى تناولتها هذه الدراسة • وواضح أن هذه الاسر تعيش فى حالة فقر وذلك لأن دخلها الشهرى ( أقل من ٣٠ ) جنيها ، لا يكاد يكفى لسد رمقها وخاصة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة فى ليبيا بصورة عامة •

ان مثل هذه الموارد لا تسمح بتوفير الظروف الملائمة لتربية الاطفال • ذلك لانها لا تكاد تكفى لسد شظف العيش وهذا يدعونا الى الاشارة الى الحالة النفسية والمعنوية التى يكون عليها الاطفال الفقراء • وبديهى أن الطفل الذى يعيش فى مثل هذا الوسط يحمل جرثومة عدم الرضى منذ نعومة اظفاره •

ان عدم الرضى يتطور ويتنامى كلما بدأ الطفل يشعر بعدم المساواة الذى يسود فى الوسط الذى يعيش فيه وفى كل مرة يرى فيها أحد أقرانه فى البيوت المجاورة أو فى المدرسة أو فى الشارع • • الخ ــ وقد يكون هذا أقل منه ذكاء غير أنه أكثر ثراء ــ يبذر الاشياء التى يكون من المستحيل عليه هو الحصول عليها ، يهتز وتتولد لديه صدمة نفسية من جراء ذلك • انه يحاول دائما ان يحصل على الاشياء التى يرغب فيها ذاتيا أو التى يرى مثيلها عند اقرانه • والحال أن ميزانية أبويه لا تتحمل مثل هذه النفقات •

ان مثل هذا الدخل المنخفض يكاد ينفق كله على اشباع الحاجات الضرورية للاسرة • وقد لا يبقى منه الا مبلغ ضئيل لا يكفى للاستجابة الى رغبات الطفل واشباع حاجاته •

والجدول التالى يبين لنا النسب المئوية الاجمالية للمصروفات الشهرية ومتوسط مصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة الواحدة من الاسر التى أجريت الدراسة عليها[1] •

---

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (١١) • ميزانية الاسرة لمدينة طرابلس • المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥م ص (٣٤) •

| | متوسط مصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة الواحدة بالجنيهات الليبية | نسبة الصرف المئوية الاجمالية |
|---|---|---|
| المأكولات | ١٠ر٠ | ٤٥ر٠ |
| السكن | ٩ر٤ | ٢٢ر٢ |
| ملابس | ٩ر٢ | ١٣ر٠ |
| متفرقات | ٤ر٤ | ١٩ر٨ |
| المجموع | ٢٢ر٢ | ١٠٠ر٠ |

ان هذا الجدول يظهر ان غالبية مدخول الاسرة ينفق لتغطية الحاجات الضرورية لها • فمجموع ما يصرف على الغذاء والسكن والكساء يساوى ٨٠ر٢٪ من دخلها الشهرى •

ان المبلغ المتبقى لتغطية الحاجات الثانوية الاخرى للعائلة ( المتفرقات ) هو وحده الذى يعنينا هنا وهو يساوى ١٩ر٨٪ من الدخل الشهرى للاسرة • وهو يساوى حسب الرقم المبين فى الجدول المشار اليه أعلاه ٤ر٤ جنيه ليبى • ومن هذا المبلغ الزهيد المخصص للمتفرقات يجرى عادة اشباع الحاجات الاخرى للطفل ( عدا السكن والكساء ) • والحال اننا اذا نظرنا الى المتفرقات التى يجرى صرف هذا المبلغ لسدها ، لرأينا انه لا يكاد يبقى من هذا المبلغ شىء لسد حاجات الطفل هذه •

والجدول التالى يبين لنا أنواع المتفرقات والنسبة المئوية للمصروفات الشهرية ومصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة عليها[1] •

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (١١) من جداول ميزانية العائلة . المجموعة الاحصائية لسنة ٦٥م. ص ٣٤ .

| انواع المتفرقات | متوسط مصروف الاسرة الشهرى بالجنيهات الليبية | نسبة المصروف المئوية |
|---|---|---|
| لفائف وتبغ | ١ر٢ | ٥ر٣ |
| صابون ومواد غسيل | ٠ر٣ | ١ر٥ |
| العناية الشخصية | ٠ر٦ | ٢ر٧ |
| التعليم والقراءة | ٠ر١ | ٠ر٥ |
| النقل والسفر | ٠ر٦ | ٢ر٦ |
| العناية الطبية | ٠ر٣ | ١ر٢ |
| الترفيـــه | ٠ر٨ | ٣ر٧ |
| مصاريف استهلاك اخرى | ٠ر٥ | ٢ر٣ |
| المجموع | ٤ر٤ | ١٩ر٨ |

يبدو لنا عند استقراء هذا الجدول ان النسبة المئوية المخصصة للصرف على الترفية عن الاسرة بكاملها هى ٣ر٧٪ أى ما يعادل ٨٠ قرشا من الدخل الشهرى للاسرة • وبديهى ان الطفل لا يكاد ينال من هذا المبلغ شيئا والحال انه يحتاج الى اشياء كثيرة كاللعب ومأكولات الاطفال ويعتبرها ضرورية جدا بالنسبة له •

ان هذه الحاجات لا يمكن ان تعتبر ثانوية نظرا لاهميتها بالنسبة للطفل • اذ أن الاشياء التى يرغب فيها الشخص فى عهد الطفولة والمراهقة تبدو أحيانافى نظره أعز من الغذاء والكساء • فالحدث يفكر دائما فى اشباع متطلباته الاضافية وغالبا ما يفضلها على متطلبات الاسرة الاخرى • فهو لا يفهم ما هو ضرورى لبقية أفراد عائلته الكبار ولا يقدر أهمية وضرورة ما تحتاج اليه اسرته • لذلك نجده لا يتحمل الحرمان الا بصعوبة بالغة • وكثيرا ما يتولد فى نفسه حســد الآخرين من أقرانه الذين يملكون ما هو محروم منه • والحدث الذى يعيش فى حالة حرمان مستمر قد يحاول ان يحصل على ما يرغب فيه وحرم منه بأية وسيلة تتوافر لديه مهما كان نوعها • وقد يسلك فى سبيل تحقيق رغباته سلوكا منحرفا قد يؤدى به الى الجنوح أحيانا •

ان تحليل العوامل الاقتصادية التى يمكن ان تساعد على تكوين الاجرام يدعونا الى التوقف قليلا عند مسألة التغذية فى ليبيا .

لقد قدر حجم الغذاء الذى يحتاج اليه الانسان يوميا بالسعرات الحرارية بـ ١٥٠٠ سعر كحد أدنى و ٣٥٠٠ سعر كحد أعلى . ولا يستطيع الانسان الاستمرار على الحياة اذا لم يتناول كمية الغذاء اللازمة لامداده بهذا الحد الادنى من السعرات . اما اذا تجاوز الحد الاعلى الذى ذكرناه ، فانه يصاب باضطرابات فسلجية عديدة . كذلك يحتاج الجسم البشرى الى تنويع فى المواد الغذائية التى يتناولها الانسان وذلك لكى يستمد كافة العناصر الضرورية للبناء البيولوجى والنشاط الفسلجى . وقدر الحد الاعتيادى الذى يجب ان يتناوله الفرد بـ ٢٥٠٠ سعر . فاذا لم يتناول الشخص الكميات اللازمة من الغذاء لامداده بكمية السعرات الحرارية هذه ، أو اذا لم يتحقق التنوع اللازم فى غذائه ، اصيب بسوء التغذية فسوء التغذية اذا قد يكون ناتجا عن نقص كمى فى الغذاء أو نقص نوعى فيه أو عن الاثنين معا [١] .

لا توجد لدينا معلومات دقيقة عن أوضاع التغذية فى ليبيا . على أن بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير قد لاحظت أن (وجبة الطعام الليبية الاعتيادية تخلو من التنويع وتتركز كثيرا حول بضع موادمن أصل نباتى..) ولاحظت أيضا (أن الاعراض المرضية الناتجة عن سوء التغذية نادرة الوجود بين البالغين باستثناء بعض حالات النقص الحرارى بسبب سوء الاحوال الاقتصادية بيد أن دلائل سوء التغذية منتشرة جدا بين الاطفال . ويعتقد بأنها ناتجة عن اتباع الاساليب المغلوطة فى الفطام والتغذية . وتظهر على صغار الاطفال عادة دلائل الهزال وعدم النمو الكامل بسبب قلة الوحدات الحرارية التى تحتوى عليها وجباتهم وبسبب قلة البروتين فى هذه الوجبات)[٢] .

---

(1) Yves Lacoste. Les Pays sous - Développés. que sais - je?. P.U.F. Paris, 1959., Page 8. (١)

(٢) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير . واشنطن أبريل ١٩٦٠ الصفحات ١٩٤ و ١٩٥ .

هنالك اذاً نقص نوعى فى التغذية فى ليبيا بصورة عامة ونقص كمى لدى بعض الفئات من السكان • واذا كان سوء التغذية الكمى قليل الانتشار بين البالغين فان الاطفال بصورة عامة يشكون من سوء شديد فى التغذية كمى ونوعى معا •

ان سوء التغذية يعتبر أساس كثير من الاضطرابات الفسلجية والنفسية الخطرة التى يعانى منها الاطفال الذين يتعرضون لنقص فى غذائهم • وهو كذلك وراء عدد كبير من الامراض الخطرة التى تصيبهم • على أن الذى يعنينا هنا الآثار النفسية والمزاجية Caracteriels التى يسببها سوء التغذية •

ان أهم الآثار العامة التى يمكن أن تنشأ عن سوء التغذية هـو نقص الحس الاجتماعى لدى المصابين به وذلك لأن هبوط المستوى المعنوى وتنامى الانانيـة يتناسبان تناسبا طرديا مع سوء التغذية • كما أن الانحرافات النفسية والعوارض العصبية تميز سلوك المصابين به عادة • كذلك تضعف عندهم الانفعالات الوجدانية بصورة تدريجية كما تهبط لديهم درجة الاحساس بالمشاهد القاسية• وتتميز علاقاتهم مع الغير بقلة الحس وسرعة الانفعال [1] • ان الحدث المصاب بسوء التغذية يكون مستعدا ومهيئا للسلوك المنحرف • وقد يجد نفسه أحيانا مدفوعا نحو السرقـة لعدم وجود وسيلة أخرى يتمكن بواسطتها من الحصول على ما يسـد به رمقه • أضف الى ذلك أن الاضطرابات الناجمة عن عدم كفاية الغذاء لها انعكاسات خطرة على تكوين شخصية الحدث وتكاملها • فقد يتولد عنها اختلال فى توازن سلوكه وقد يصبح كارها للمجتمع الذى يعيش فيه Associal •

وعلى الرغم من الآثار السيئة لنقص التغذية ، فانه على حد علمنا لم تجر أيـة دراسة حول تأثير نقص التغذية فى تكوين جنوح الاحداث حتى الآن فى ليبيـا • لذا فاننا نقترح على من يتولى التحقيق مع الاحداث الجانحين أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار • وحبذا لو قام (المركز القومى للبحوث التشريعية والجنائية) الموجود فى طرابلس باجراء دراسة عامة لمدى انتشار سوء التغذية بين الاحداث الجانحين وعلاقة ذلك بجنوحهم • ان الالتفات لهذه المسألة سيساعد على نقص الدوافـع

(1) Michel Cepede et Maurice Lengelle. Economic Alimentaire du Globe. Libraire Medicis. Paris, 1953, Page 220. (١)

الحقيقية التى تدفع الكثير من الاحداث نحو الجنوح وخاصة نحو السرقات .

ولنتوقف قليلا عند الهجرة. والهجرةظاهرة اجتماعية ديمجرافية، لكن أساسها اقتصادى بحت . لذلك فاننا ندرسها هنا على أساس سببها هذا . والذى يعنينا منها هنا الهجرة من الريف الى المدن . وما ينشأ عنها من آثار على شخصية الاحداث وسلوكهم .

لقد بدأت الهجرة من الريف الى المدينة تظهر بشكل ملحوظ فى ليبيا ابتداء من سنة ١٩٥٧ على أثر اكتشاف البترول حيث أخذ عدد كبير من الريفيين ينزح الى المدن بحثا عن العمل مع شركات البترول سواء فى المدن أم فى الصحراء . ويقدر عدد الذين تركوا الريف الى المدن بحوالى ١٤٤٧٤٨ شخصا [١] .

وتصف بعثة بنك الانشاء والتعمير أحوال هؤلاء المهاجرين فتقول : ــ (ان عدد القرويين الذين ينزحون الى المدن آخذ فى الازدياد يوما عن يوم . ومنهم من يهاجر مع عائلته ومنهم من يهاجر وحده . ويعمل هؤلاء فى المدينة ويحصلون على المال فيشترون مزيدا من السلع . الا أن ذلك لا يقترن دائما بتحسن فى وجباتهم الغذائية كما أن أحوال معيشتهم كثيرا ما تسوء عما كانت عليه فى القرية ولا سيما أولائك الذين يسكنون فى أكواخ مدينتى طرابلس وبنغازى[٢] .

ان الانتقال من الريف الى المدينة يولد آثارا عميقة فى شخصية المهاجرين ونمط حياتهم . والقرويون الذين يستقرون فى المدينة ينتقلون من وسط اجتماعى الى وسط آخر مغاير للريف تماما . فهم ينتقلون من مرحلة التطور التى كانوا عليها الى مرحلة أخرى مغايرة فجأة دون أن يمروا بمرحلة الانتقال الضرورية لذلك . ان هذا الانتقال المفاجىء يمكن أن يولد صدمات نفسية وعوارض عقليةلدى المهاجرين. ذلك لأن هناك نظامين اجتماعيين يتعايشان فى وسطهم الجديد هذا . غير أن هذا التعايش مسود بالاضطراب . وذلك لأن أحدهما ــ وهو النظام الاجتماعى الذى كان سائدا فى الريف وحمله المهاجرون معهم الى المدينة ــ يأخذ بالزوال تدريجيا

(١) دراسات فى سكان ليبيا . بحث مقدم من الطالب أحمد سعيد الشريف . تحت اشراف الدكتور علاء الراوى مطبوع بالرونيو سنة ١٩٦٧/٦٦ م صفحة رقم (٤٨) .

(٢) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المصدر السابق . ص (١) .

ليفسح المجال أمام النظام الاجتماعى السائد فى المدينة • ولكن هـذا التحول لا يجرى دون صعوبات • وهكذا يبدأ الصراع بين النظامين مما يؤدى الى خلق نوع من عدم التوازن والاختلال قد يدوم وقتا ليس بالقصير • وتأخذ المظاهر الحضارية الخاصة بكل من الريف والمدينة بالتنازع على البقاء • وهكذا يجد المهاجر نفسه فى حالة تناوب بين القيم الاجتماعية السائدة فى الريف وتلك التى تسود المدينة • ذلك التناوب الذى يمكن أن يترك فى شخصيته آثارا مرضية •

ان لهذه الهجرة آثارا ضارة بالنسبة للاحداث • فاذا ما هاجـر الاشـخاص القادرون على العمل وحدهم دون عوائلهم ، فان قسما من هذه العوائل ستبقى دون معيل من البالغين • وسيكون الحدث فى هذه الحالة أمام عبء ثقيل حيث يجب عليه أن يتحمل مسئولية البيت منذ السـنوات الاولى لحداثته • وفى ذلك ما فيـه من مخاطر • فقد يركبه الغرور ويشعر بالاستقلال عن أى رقيب الامر الذى قد يقوده الى القيام بتصرفات قد تكون ضارة به وبعائلته وحينما يهاجر الحدث الريفى الى المدينة مع عائلته ، فانه يعانى جميع الآثار الناتجة عن الانتقال من الوسط الريفى الى الوسط المدنى • ان حاجات الطفل الذى يعيش فى المدينة أكثر تعددا وتنوعا من حاجات الطفل الذى يعيش فى الريف والحال ان هذا الاخير يرغب فى الحصول على نفس الأشياء التى يملكها قرينه المدنى حالما يستقر فى المدينة •

وهكذا تزداد الصدمة التى يولدها تبدل الوسط حدة نتيجة لميل الحـدث الريفى الى تقليد قرينه المدنى مما يولد حالة نفسية خاصة لديه تظهر اعراضهافىتذمره الدائم من وسطه الجديد • ان الطفل القادم من الريف يحاول دائما أن يكونمساويا لقرينه من أبناء المدينة • ويبدو له أحيانا أن رغباته لا يمكن تحقيقها دون اتبـاع طرق ملتوية • ونظرا لحالة التذمر التى تطبع نفسه ولقلة ادراكه لنمط الحياة فى وسطه الجديد ، فانه غالبا ما يلجأ الى القوة لاشباع حاجاته وخاصة عندما تعجز عائلته عن تلبية رغباته • وقد يلجأ أحيانا الى أن يسلك سلوكا منحرفا فى سبيل تحقيق ذلك •

مما تقدم يمكننا أن نقدر أهمية الوضع الاقتصادى بصورة عامة وأثر مختلف

العوامل الاقتصادية فى سلوك الحدث • الا أن عاملين اقتصاديين هامين لهما أثر خاص فى تكون سلوك الحدث هما العمل والسكن • لذا فاننا سنتولى دراستهما بشيء من التفصيل نظرا لاهميتهما •

## العمل :

ان العلاقة بين تقلبات سوق العمل وتذبذبات نسبة الاجرام كانت قد استرعت انتباه المعنيين منذ زمن بعيد • فقد لوحظ بصورة عامة أن البطالة عامل مولد للاجرام وان الجرائم أكثر انتشارا بين العاطلين مما هى عليه بين العاملين وأن الاجرام بصورة عامة يتناسب طرديا مع البطالة •

وليس للبطالة أى أثر فى تكون الجنوح فى ليبيا فى الوقت الحاضر وذلك لانعدامها • فقد لاحظت بعثة بنك الانشاء والتعمير منذ ثمان سنوات أن (البطالة غير الاختيارية محدودة • وان من العسير أحيانا ايجاد اليد العاملة اللازمة لعدد من الاعمال [١] •

أما فى الوقت الحاضر فهناك تشغيل كامل فى ليبيا • لذلك لا يمكن أن تؤخذ البطالة بنظر الاعتبار عند دراسة تكون النشاط الاجرامى لانها معدومة والعدم لا ينتج من أثر غير العدم •

والذى يعنينا هنا من العمل هو دراسة أثر اشتغال المرأة على سلوك الحدث من جهة وأثر استخدام الاحداث أنفسهم على سلوكهم الاجتماعى من جهة أخرى •

### أولا : اشتغال المرأة :

قد يكون لغياب المرأة عن البيت انعكاسات غير ملائمة على شخصية الطفل وسلوكه • فقد ثبت أن عددا أكبر من أمهات الاحداث الجانحين يشتغلن خارج بيوتهن • وقد لاحظ الاستاذ Glueck وزوجته أثناء دراستهما لألف، من الجانحين الاحداث فى الولايات المتحدة التأثير الكبير لاشتغال الامهات على سلوك

---

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المصدر السابق. ص (١) .

هؤلاء • فقد تبين لهما أن غالبية أمهات أولئك الجانحين يشتغلن خارج بيوتهن وبدا لهما أن الفتيات يعانين من اشتغال الامهات أكثر مما يعانيه الفتيان [١] •

ويلاحظ من جهة أخرى أن النساء اللاتى يمارسن أعمالا خارج بيوتهن يهملن فى الغالب الاعم اطفالهن ويحرمنهم من العديد من مظاهر الحياة العائلية • والحال أن الفرد يحتاج فى طفولته الى التمتع بكافة هذه المظاهر أضف الى ذلك أنه يحتاج لارشاد أمه واشرافها خلال فترة الطفولة والمراهقة • لذلك يعانى الطفل من نقص كثير فى المهام العائلية الضرورية للحياة اليومية عندما تشتغل أمه خارج بيتها طيلة النهار • اذ أنها فى الواقع لا تجد وقتا كافيا للعناية بطفلها ونصحه وارشاده مما قد يؤدى الى تعريض مستقبله للخطر •

ان هذه الظاهرة كثيرا ما تلازم البلاد السائرة فى طريق النمو حيث يندر وجود من يقوم مقام الأم بتقديم الخدمات للطفل • فعدم انتشار دور الحضانة والعيوب التى تشوب الوسط المدرسى وعدم انتظام الحياة العائلية ذاتها •• الخ جميعها عوامل تجعل ملء الفراغ الذى تتركه الام عند اشتغالها خارج البيت أمرا صعبا •

وواضح أن اهمال الحدث وعدم الاشراف عليه قد يؤدى الى تطور شخصيته تطورا غير صحيح وقد يكون مصدراً لكثير من الاوبئة الاجتماعية التى تدفع به نحو السجون •

ان امكانيات عمل المرأة فى ليبيا ما تزال قليلة • وذلك لأن الاتجاه التقليدى يقضى بأن تبقى المرأة فى بيتها وتنصرف الى الشئون المنزلية • ومع ذلك فان هناك ميلا لاشتراك المرأة فى الحياة العامة وفسح مجال العمل أمامها آخذ بالتنامى فى البلاد منذ بضع سنوات • فقد أخذت المرأة الليبية تتجه نحو آفاق جديدة غير تلك التى كانت تتجه نحوها تقليديا • اننا نجد اليوم عددا لا يستهان به من النساء اللاتى أصبحن غير راغبات فى الانصراف الى الامور المنزلية فقط • بل أخذن يملن الى مزاولة أعمال أخرى خارج بيوتهن •

اننا لا نعارض هذا الاتجاه بل نجده اتجاها صحيحا • اذ أن اشتراك المرأة فى

---

(١) مارتن نيوماير • المرجع السابق• ص (٢٠٠) •

مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يكون له أثر مفيد على الحياة العائلية فى ليبيا • لأن مساهمة المرأة فى زيادة الانتاج عامة ودخلها الذاتى خاصة يمكن أن يذلل كثيرا من الصعوبات الاقتصادية التى تحيط بالعائلة •

ومع ذلك فاننا نود أن نلفت النظر الى النتائج السلبية التى يمكن ان تنشأ عن اتجاه المرأة الليبية الى مزاولة الاعمال الخارجية اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا المجال • اذ أن الاطفال الذين يتركون فى البيت أو الشارع طيلة الفترة التى تزاول خلالها الأم عملها ، يمكن أن يتعرضوا الى أخطار جدية وأن يقتبسوا جميع العادات التى تميز السلوك المنحرف • لذا تجب رعاية الطفل خلال أوقات العمل • وهذه الرعاية تقع عادة على عاتق المنظمات الاجتماعية • حيث عليها أن تتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على الطفل والسهر على صحته الخلقية والجسمية • وبواسطة هذه المنظمات والمعاهد الاجتماعية يمكننا أن نصل الى التوفيق بين تحقيق ما يحتاج اليه الطفل من عناية ورقابة وبين اشتغال أمه خارج منزلها • وذلك لأن انجاب الاطفال ومزاولة الأم للاعمال الخارجية أمران لا يتعارضان مطلقا • ان تنظيم مزاولة المرأة للمهن والاعمال الخارجية يجب أن يكون فى مصلحة كل من المجتمع والطفل والمرأة على حد سواء • اذ أن من الضرورى لتطور المجتمع الليبى ولتنمية الاقتصاد الليبى تمكين المرأة من القيام بدورها فى الانتاج على الوجه الاكمل وذلك لأن فرض القيود على المرأة ومنعها من مزاولة الاعمال التى يمكنها الاضطلاع بها يعتبران من العقبات التى تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى فى كافة البلدان [١] •

ولكن من الضرورى أيضا أن يجد الطفل العناية الكافية والطمأنينة اللازمة وأن يشعر بعواطف الامومة التى يحتاج اليها • وعلى ذلك فان مسئولية كبرى تقع فى هذا المجال على عاتق الجمعيات والمنظمات الاجتماعية الخاصة والحكومية معا • فيجب عليها أن تهتم بانشاء دور الحضانة وفتح رياض الاطفال والاكثار من المدارس الابتدائية والدعوة للعناية بالوسط المدرسى والاكثار من مستشفيات الاطفال وفتح

---

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المرجع السابق. ص (٦) .

مراكز للتدريب المهنى للاحداث وفتح النوادى الرياضية وانشاء دور اللهو والتسلية البريئة وتنظيم الرحلات والزيارات للاماكن الأثرية والمتاحف والعمل على خلق وتطوير صحافة خاصة بالاطفال والاحداث • والعمل على تطوير ملكاتهم وقابلياتهم الفنية والادبية والعلمية عن طريق اقامة المسابقات بينهم وتخصيص جوائز تشجيعية لهم •

ان تحقيق جميع هذه الامور أو بعضها على الاقل سيستغرق فترة غياب الأم جميعها وسيسد الفراغ الذى يشعر به الحدث أثناء غيابها من جهة ويحول دون سلوكه منحرفا خلال هذه الفترة من جهة أخرى •

تشير المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ الى أن عدد الأناث العاملات اقتصاديا اللاتى يعملن فعلا واللاتى يبحثن عن عمل قد بلغ ١٩٫٨٦٥ عاملة • أى أن نسبتهن قد بلغت ٥٫٣٪ من مجموع الأناث اللاتى هن فى سن العمل البالغ عددهن فى تلك السنة ٥٦٢٫٧٥٢ نسمة • والجدول التالى يبين توزيع الأناث الليبيات العاملات اقتصاديا البالغات ست سنوات فما فوق من عمرهن حسب الحالة الاقتصادية [١] •

| الحالة الاقتصادية | عدد الاناث |
|---|---|
| صاحبة عمل وتستخدم آخرين | ٢٤ |
| صاحبة عمل بمفردها | ٢٥٩٢ |
| تشتغل بأجر | ٦٠٨٢ |
| تشتغل مع الاسرة بدون أجر | ٩٢٦٦ |
| تشتغل لدى الغير بدون أجر | ٢٢ |
| لا تعمل وتبحث عن عمل | ١٨٧٩ |
| مجموع العاملات اقتصاديا | ١٩٨٦٥ |
| عدد غير العاملات اقتصاديا | ٥٤٢٨٨٧ |
| المجموع الكلى للاناث اللاتى هن فى سن العمل | ٥٦٢٫٧٥٢ |

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (٨) ـ قسم رقم (٢) الاحصاءات السكانية. المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ . صفحة (٩) .

ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قيست بنسبة العاملات فى البلاد الأخرى. كما اننا نلاحظ أن ما يقرب من نصف العاملات تقريبا (٩٢٦٦) يشتغلن مع أسرهن بدون أجر . وهذا يعنى أن الامهات والمعيلات منهن يسكن بالقرب من أطفالهن ويمارسن وظائف الامومة كاملة ، الامر الذى يجعل اشتغالهن لا يشكل خطرا على سلوك احداثهن .

ان الاعمال التى تزاولها المرأة فى الريف هى مساعدة الرجل فى أعمال الزراعة والرعى وجلب الحطب للوقود والاتيان بماء الشرب .. الخ [١] . وهن يمارسن هذه الاعمال بالقرب من أزواجهن وبقية أفراد العائلة . وفى القرى يشتركن أحيانا مع بقية أفراد الاسرة فى بعض الصناعات اليدوية . أن أثر هذه الاعمال فى الوقت الحاضر لا يعتبر ضارا بالطفل . وذلك لأن المساكن غالبا ما تكون قريبة من الحقول ومحلات الرعى والورش . بل أن كثيرا من الصناعات اليدوية تنجز فى البيت نفسه. ونتيجة لذلك تكون المرأة دائما قريبة من أطفالها وتمارس وظائفها العائلية بصورة اعتيادية . ثم أنها تزاول أعمالا بسيطة وثانوية وهذا ما يجنبها الى حد ما الاجهاد الذى يولده العمل الصناعى والانهيارات العصبية التى يمكن أن تنشأ عنه . وأخيرا نجد أن المرأة الريفية اذا ما ابتعدت عن أطفالها يوجد دائما من يقوم مقامها بالعناية بهم . ذلك لأنه فى المجتمع الريفى التقليدى يعتنى أغلب الناس بالاطفال حيث يهتم بهم بقية أفراد العائلة والاصدقاء والجار ... الخ .

أما فى المدن فان القسم الغالب من النساء منصرفات الى الشئون المنزلية . أما النساء العاملات فيشتغلن فى التعليم والتمريض والخدمات العامة الاخرى والخدمة المنزلية . وبصورة عامة أن النساء لا يشغلن مكانا هاما فى الصناعة . وقد يستخدمن أحيانا فى بعض الصناعات اليدوية وخاصة عندما تكون هذه الصناعات ملكا للزوج أو لاحد أفراد العائلة .

والجدول التالى يبين لنا المهن والحرف التى تزاولها المرأة فى ليبيا [٢] .

---

(١) دراسات فى سكان ليبيا . المرجع السابق. ص (٥٦) .

(٢) جدول مستخرج من الجدول رقم ١٠ . المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة ١١ .

| انواع المهن | عدد العاملات |
|---|---|
| المشتغلات بالمهن الفنية والعلمية ومن اليهن | ١٣٥٩ |
| المديرات والمشتغلات بالاعمال الادارية والتنفيذية | ٣٠ |
| المشتغلات بالاعمال الكتابية | ٢٤١ |
| المشتغلات بأعمال البيع | ١٦٦ |
| المشتغلات بأعمال الزراعة والصيد والغابات ومن اليهن | ٣٥٦٦ |
| المشتغلات بالمناجم والمحاجر ومن اليهن | ٣ |
| المشتغلات بأعمال النقل والمواصلات | ٩٣ |
| صاحبات الحرف والصانعات والعاملات المشتغلات فى عملية الانتاج والعاملات اللاتى لم يصنفن فى مكان آخر | ٨٤٣٩ |
| المشتغلات بالخدمات الرياضية والترفيه | ٢٢٨٣ |
| مشتغلات غير مصنفات حسب المهنه | ٣٦٨٥ |
| المجموع | ١٩٨٦٥ |

يبين لنا هذا الجدول أن النساء اللاتى يشتغلن بأعمال التعدين المرهقة نادرات جدا • فقد بلغ عددهن ثلاثة فقط • وأن غالبية الليبيات العاملات فعلا يشتغلن فى الصناعات اليدوية وعمليات الانتاج الأخرى •

وهنا تبدو ضرورة قيام المؤسسات والمنظمات الاجتماعية بالاشراف على الطفل والاعتناء به خلال فترة مزاولة الأم عملها • وذلك لان الطفل يحتاج الى الاشراف والعناية فى المدينة أكثر من حاجته اليها فى الريف • لانه لا يجد فى المدينة من يعتنى به عدا أفراد عائلته •فاذا زاول جميع أفرادها أعمالا خارج المنزل ، فانه يمكن أن

يتعرض الى الانحراف نظرا لعدم وجود من يراقبه ويرعاه خلال أوقات العمل .

ان مجال العمل سيكون واسعا أمام المرأة الليبية فى المستقبل . ونود أن نشير هنا الى وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لدرء ما يمكن أن يصيب الطفل فى المستقبل نتيجة لاقبال الامهات على مزاولة مختلف الحرف والمهن . واذا كان عمل المرأة لا يكون فى الوقت الحاضر عاملا مهما لجنوح الاحداث ، فانه قد يصبح كذلك فيما بعد .

## ثانيا : استخدام الاحداث :

ان استخدام الاحداث المبكر يعرض صحتهم الجسمية والخلقية للخطر . فهو يقلل من مجالات تعليمهم ويعرقل تطور ملكاتهم وقابلياتهم بل انه كثيرا ما يقودهم الى اتخاذ مواقف مناوئة للمجتمع .

ان بعض الصناعات تفسح المجال واسعا لاستخدام الاطفال والمراهقين بصورة تعسفية . ان مثل هذه الاستثمارات تعتبر ضارة لهم بطبيعتها كالتعدين وبعض الصناعات الخطرة وبعض أنواع الزراعة. لذا غدا من الضرورى تحديد حد أدنى للعمر لا يجوز استخدام الحدث الذى لم يبلغه بعد فى أى عمل . حتى اذا ما بلغ الحدث هذا الحد من العمر ، بدا ضروريا أيضا أن لا يدخل الى العمل فجأة ووجب تحديد فترة يقضيها الحدث بالتدريب .

ان تعيين الحد الادنى للعمر يبدو صعبا نوعا ما . ويعتبر استخدام الحدث مقبولا بصورة عامة عند بلوغه ١٠ الى ١٢ سنة من العمر . ومع ذلك فان معدل عمر الدخول الى العمل فى البلاد الصناعية يتراوح بين ١٤ الى ١٨ عاما . وفى انكلترا يمتد التعليم الاجبارى الى حين بلوغ الطفل خمسة عشر عاما والى ١٥ أو ١٦ عاما فى الولايات المتحدة الامريكية .

ويلاحظ بصورة عامة أن بداية دخول الحدث الى العمل تختلط بفترات التدريب والعمل الجزئى أما الحد الاعلى الذى تنتهى عند بلوغه فترة المراهقة فانه

محدد على العموم ببلوغ الشخص الثامنة عشر من عمره[1] .

ان استخدام الاطفال يبدأ فى ليبيا على ما يبدو منذ بلوغهم السادسة من عمرهم . فقد بلغ عدد الاحداث الذين اتموا السادسة ولم يبلغوا الخامسة عشر بعد المستخدمين فى مختلف القطاعات الاقتصادية ١٤٫٨٨٧ حدثا ، أى بنسبة ٤٪ تقريبا من مجموع الاحداث الذين هم فى هذه السن البالغ ٣٣٤٫١٣٩ حدثا . ان هذه النسبة منخفضة الى حد ما . ولكن الذى نلاحظه هنا هو أن استخدام الاحداث يبدأ مبكرا[2] .

ان الاسباب التى تدفع الاحداث الى الاشتغال فى سن مبكرة عديدة جدا . ولكن السبب الاساسى الذى يكمن وراء هذا الاستخدام المبكر هو قلة دخول بعض الفئات من السكان وانخفاض مستوى معيشتهم . الامر الذى يجعل بعض العائلات تدفع أطفالها الى ممارسة مختلف المهن ليعينوها على العيش . غير أن هناك أسبابا أخرى مرتبطة بطبيعة الحياة العائلية فى ليبيا تلعب دورا هاما فى شيوع هذا الاستخدام المبكر .

ففى بعض الاحيان تكون العائلة غير قادرة على اشباع حاجات الحدث . الامر الذى يجعله يلجأ الى مزاولة عمل يمكنه من الحصول على النقود اللازمة لأشباع ما عجزت العائلة عن اشباعه من حاجاته .

ومن جهة أخرى نجد أن السلطة الابوية والعائلية بصورة عامة على الاحداث تفوق كل حد عند بعض الفئات من السكان . مما يجعل الحدث يبحث عن جميع الوسائل التى تؤدى الى تحريره من هذه السلطة المضنية . ولعل من بين هذه الوسائل التى يلجأ اليها محاولة تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادى تجاه عائلته . الامر الذى يجعله يسعى الى كسب النقود التى تحقق هذا الاستقلال بعمله الخاص .

أضف الى ذلك أن الاتجاه التقليدى الذى يسود الزراعة والصناعات اليدوية

---

(1) Pierre Naville. La Vie de Travail et ses problémes. Paris 1954. Pages 37, 136 et sv. (١)

(٢) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ . صفحة (١٠) .

يقضى بأن يتعلم الابن مهنة أبيه • وهكذا يبدأ الاب بتعليم مهنته الى ابنه فى عمر مبكر جدا • وبذلك يصبح الاطفال مضطرين الى الاشتغال مع آبائهم منذ نعومة أظفارهم • والمثل الليبى (صنعة فى اليدين خير من ملك الجدين) • خير شاهد على ذلك•

ان عدم تعميم التعليم الاجبارى وقلة مراكز التدريب المهنى لاعداد الحدث الى الحياة العملية الصحيحة يعتبران عاملين مهمين لتفسير اشتغال الاحداث فى كثير من المهن والحرف فى وقت مبكر •

ولعل مما يشجع أرباب الاعمال على استخدام الاحداث كون اليد العاملة الحدثة أرخص أنواع الايدى العاملة الاخرى •

ان الطفل الليبى يضطر فى بعض الاحيان اذا الى الاشتغال منذ أواسط العقد الاول من حياته • ففى الريف يساعد بعض الاحداث آباءهم فى الاعمال الزراعية وأعمال الرعى • وفى القرى يساعد الاحداث آباءهم فى الصناعات اليدوية • وفى المدن يشتغل الاحداث فى الصناعات اليدوية أيضا • ولكن هناك فارقا بين اشتغال الاحداث فى الصناعات اليدوية فى المدن عما هى عليه الحال فى الريف • ففى الريف تتخذ الصناعات اليدوية طابعا عائليا • لذلك لا يحتمل أن يتعرض الاحداث الى الخطر جراء اشتغالهم مع عائلاتهم فى هذه الصناعات • أما فى المدن فانهم غالبا ما يشتغلون عند أفراد غرباء عن العائلة • وبذلك يفلتون من الرقابة والاشراف العائلى• وهذا ما يحدث بصورة خاصة لابناء المهاجرين الذين يستقرون فى المدن •

كذلك يشتغل الاولاد فى المدن خدما فى المقاهى والفنادق والمطاعم الصغيرة والمخازن ويمارس عدد منهم مهنا صغيرة فى الشوارع حيث نشاهد أولادا يبيعون الحلويات والسجائر والزريع والصحف ••• الخ • ويشتغل قسم منهم مساحى أحذية ويتولى قسم آخر غسل السيارات وتنظيفها •

ان مهن الشوارع هذه كثيراً ما تفتح مجالا واسعا لانحراف السلوك • وقد صادفت أحداثا كثيرا ما يطلبون ثمنا أعلى من ثمن الصحف الحقيقى ، خاصة قبل وجود الاكشاك البلدية، ولعلهم يهدفون من وراء ذلك الى الاحتفاظ بفرق الثمن لهم• بل ان من يسمع الحوار الذى يدور أحيانا بين مساحى الاحذية ، سيقدر لا شك

خطر هذه المهن على سلوك الاحداث • أما البنات فانهن لا يزاولن فى الاعم الاغلب أعمالا خارجية وذلك لأن التقاليد والاوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع الليبى فى الوقت الحاضر لا تسمح لهن بذلك •

ان العائلات فى الاحياء التقليدية يعلمن بناتهن بعض الفنون المنزلية كالطبخ والخياطة ، حيث تتولى الأم والاخت الكبيرة تعليم البنت الصغيرة هذه الفنون • وفى بعض الاحيان تبعث بعض العائلات بناتهن الصغيرات لتعلم الخياطة عند عائلة أخرى ساكنة فى بيت مجاور من نفس الحى ، حيث توجد امرأة فى تلك العائلة تتولى تعليم البنات الخياطة فقط • وتسمى هذه المرأة فى طرابلس (العريفة) •

ان ارسال البنات لتعلم الخياطة لدى العائلات الاخرى ليس له تأثير ضار على سلوكهن • وذلك لان هذه العائلات ترعاهن وتعتنى بهن عادة وتنظر اليهن كما تنظر الى بناتها • ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن هذا النوع من التدريب سائر الى الزوال نتيجة انتشار المدارس فى البلاد •

والجدول التالى يبين توزيع الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة حسب الحالة الاقتصادية [١] •

| الحالة الاقتصادية | عدد الاحداث |
|---|---|
| صاحب عمل بمفرده | ٤٨٤ |
| يشتغل بأجر | ١٩٦٥ |
| يشتغل مع الاسرة بدون اجر | ٩٨٥٧ |
| يشتغل لدى الغير بدون اجر | ١٥٩ |
| لا يعمل ويبحث عن عمل | ٢٤٢٢ |
| مجموع العاملين اقتصاديا | ١٤٫٨٨٧ |
| الغير عاملين اقتصاديا | ٣١٩٫٢٥٢ |
| المجموع الكلى | ٣٣٤٫١٣٩ |

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (٩). المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة ١٠ .

يظهر لنا هذا الجدول أن الغالبية العظمى من الاحداث العاملين اقتصاديا يشتغلون مع أسرهم • حيث بلغ عدد الذين يشتغلون مع الاسرة بدون أجر ٩٨٥٧ حدثا • ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الآباء يتجهون الى تعليم أولادهم نفس المهنة التى يزاولونها من جهة ، واستعانة الاسر بأولادها لمساعدتها فى عملها من جهة أخرى • ومما لا شك فيه أن اشتغال الحدث مع أسرته يجعله دائما محل رعايتها وموضع رقابتها ، الامر الذى يقلل من أخطار العمل على سلوكه •

تلك لمحة خاطفة عن حالة استخدام الاحداث فى ليبيا • ولنر الآن ما هو أثر تشغيل الاحداث على سلوكهم •

ان الاستخدام المبكر قد يقود الطفل نحو الانحراف والاوبئة الاجتماعيةوتعتبر مهن الشوارع Petits Metiers de la rue بصورة عامة أكثر ارتباطا بجنوح الاحداث من غيرها • ان الدراسات التى أجريت على الاولاد المقدمين أمام المحاكم الجنائية فى الولايات المتحدة أظهرت أن ٦٠ الى ٧٠٪ من الجانحين يمارسون مهن الشوارع [١] •

ان العمل يولد آثارا ضارة بصحة الاحداث الجسمية والخلقية كما بينا • فقد تنشأ عنه بعض الاضطرابات الفسلجية التى تعتبر من العوامل المولدة للاجرام • بل ان عملا مملا ورتيبا يمكن أن تكون له انعكاسات ضارة بالاحداث العاملين تؤدى الى تقليل الرغبة فى العمل لديهم •

مما لا شك فيه أن المدة الطبيعية للعمل اليومى يجب أن تحدد بفترة معينة بحيث يترك للعامل كفاية من الوقت لاستعادة الطاقة التى صرفها خلال فترة العمل والتمتع بأوقات فراغ مثمرة • وذلك لأن العمل يؤثر على الوظائف الفسلجية • اذ أنه يجهد أعضاء الجسم ويستنفد طاقته • لذا فان الجسم محتاج الى فترة من الراحة لكى يستعيد قدرته• ان فترة الراحة هذه تجنب العامل كثيرا من الاضطرابات الجسمية والمعنوية التى يمكن أن تنشأ عن الاجهاد [٢] •

---

(١) مارتن نيومايير . المرجع السابق. صفحة ٢٠١ .
(٢) بيرنافيل. المرجع السابق . صفحة ١٩ و ٢٠ .

ويعلمنا الدكتور Leon Michaux بأن امارات التعب تبدأ بالظهور لدى العامل بعد فترة معينة من العمل • وان التعب يظهر على الاحداث سريعا • وتبدو أولى مظاهره بضعف الانتباه وانخفاض كمى ونوعى فى القدرة على مواصلة العمل• ان التعب يظهر بعد فترة تدعى (وقت العمل الفعال) Temps de Travail efficace ان وقت العمل الفعال يتغير حسب العمر ونوع العمل • وبعبارة أخرى ان سرعة استجابة الجسم للتعب متغيرة • وهى عند الاحداث أسرع منها عند البالغين • ان استجابة الجسم للتعب Fatiguabilité هى السبب فى عدد كبير من الاضطرابات الجسمية والخلقية • اذ أنها تولد ضعفا سريعا فى القدرة على العمل وقد تنشأ عنها البلادة واللامبالاة والكسل واضطرابات عصبية كثيرة •

ان الطفل الذى يمارس عمله فى وضع غير صحى والذى يجهده التعب غالبا ما يصاب بالاعياء وكثيرا ما يفقد الرغبة فى ممارسة مختلف نشاطاته ويصبح كارها لكل شىء ، العمل واللعب والاكل •• الخ وينخفض مردود عمله اليدوى والعقلى كثيرا• وغالبا ما تبدو عليه علامات القلق والتهيج وسرعة الغضب والتمرد على الضبط والنظام [١] •

اما وقد انتهينا من استعراض الوضع الراهن لاستخدام الاحداث فى ليبيا وبينا الآثار الضارة التى يمكن أن تنشأ عن تشغيل الاحداث بصورة عامة ، فسنحاول الآن ان نتعرف على موقف المشرع الليبى من هذه المسألة •

ان مسألة استخدام الاحداث قد نظمت بمقتضى قانون العمل الليبى [٢] •

ويستفاد من مضمون المادة الاولى من هذا القانون ان المشرع الليبى قد حدد الحد الاعلى الذى تنتهى عنده الحداثة ببلوغ الشخص تمام السادسة عشرة • واذا ما قارنا هذا الحد بالحد الذى ينتهى عنده القصر الجنائى وذلك الذى ينتهى عنده القصر المدنى وجدنا أن هذين الاخيرين أعلى مما تنتهى عنده سن الحداثة بموجب قانون العمل • فقد جعل القانون الجنائى السن التى يصبح الشخص عند بلوغها

---

(١) (1) Leon Michaux, Psychiatrie Infantife. P.U.F. Paris 1953 P. 73 SV.

(٢) مرسوم ملكى بقانون العمل. صادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٦٢م منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ سنة ١٩٦٢م .

مسئولا مسئولية جنائية كاملة ثمانى عشرة سنة (مادة ٨١ من قانون العقوبات الليبى) وقرر القانون المدنى الليبى بأن الشخص يصبح أهلا لاجراء كافة التصرفات القانونية عند بلوغه تمام الحادية والعشرين من عمره (مادة ٤٤) .

ان تحديد القصر الجنائى والقصر المدنى قد بنى على مصلحة القاصر نفسه . وقد روعى فيه أن الشخص قبل بلوغه هذه الحدود ما يزال غير متمتع بالشعور والادراك اللذين يؤهلانه للتمييز بين الخير والشر أو بين التصرفات النافعة والتصرفات الضارة فأساس التحديد اذا يكمن فى دفع ما قد ينشأ عن التصرفات المدنية من ضرر للقاصر نتيجة صغره من جهة وعدم مساواته مع البالغين فى العقاب رعاية لمصلحته ورغبة فى اعادة تكييفه اجتماعيا من جهة أخرى .

لذا كنا نفضل ان يرفع المشرع الليبى الحد الاعلى الذى يصبح الشخص عند بلوغه أهلا للدخول الى العمل ويعامل معاملة العمال البالغين . وذلك رعاية لمصلحة الاحداث ودرءا للاخطار التى يمكن ان يولدها العمل على سلوكهم والتى سبقت الاشارة اليها .

ان السنة السادسة عشرة من عمر الشخص تقع فى عنفوان فترة المراهقة وشدتها . ومعروف ما تتميز به هذه الفترة من اندفاعات تصل حد الطيش والنزق لدى الفرد أحيانا . يظهر خلالها تمرده على القواعد المألوفة فى بيئته والتحلل من القيود الاجتماعية التى تفرضها هذه القواعد على تصرفاته . لذلك فان حرمان المراهق من العناية والرعاية التى يحيطه بها قانون العمل فى وقت مبكر وقبل انتهاء فترة المراهقة يعتبر أمراً قد يعرض سلوكه للانحراف لذا فاننا نفضل أن يجعل الحد الذى يصبح الشخص عند بلوغه جديرا بأن يعامل معاملة البالغين فيما يتعلق بالعمل تمام الثامنة عشرة . ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن نهاية السنة الثامنة عشرة قد اعتبرت بصورة عامة نهاية لفترة المراهقة ووصول الفرد درجة الرشد والبلوغ .

لقد قسم المشرع الليبى الاشخاص الذين لم يتموا السادسة عشرة الى صنفين :

١) الصغير : وهو الشخص الذى تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة (مادة ٣٩).

٢) الحدث : وهو الشخص الذى لا تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة ولا تزيد

عن ستة عشرة سنة .

لقد منعت المادة ٣٩ من قانون العمل الليبى استخدام الصغير فى أية مؤسسة خاضعة لاحكامه أو لاحكام غيره من القوانين الاخرى . اما الحدث فان المادة التاسعة قد أجازت تشغيله لاغراض التدريب فقط .

وقد أحاط المشرع الليبى الاحداث العاملين بعناية خاصة . حيث منعت المادة ٣٢ فقرة ١/ج تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات فى اليوم . وحرمت المادة ٣٨ تشغيله فى الاعمال التى تنص اللوائح على انها خطرة بصورة عامة أو على انها خطرة بالنسبة له . وحظرت المادة ٣٩ فى فقرتها الثانية استخدام الحدث ما لم تكن لديه شهادة من طبيب حكومى تثبت لياقته الصحية للعمل المراد استخدامه فيه . ولم تجز الفقرة الرابعة من المادة ذاتها استخدام الحدث فى أية مؤسسة اذا كان قد اشتغل فى نفس اليوم فى مؤسسة أخرى . وأخيرا منعت المادة ٣٢ فقرة ١/د استخدام الاحداث فيما بين العاشرة مساء والسابعة صباحا .

كما أحاط المشرع المرأة العاملة برعاية خاصة أيضا . فمنع استخدامها فى الاعمال الخطرة عدا ما تجيز اللوائح استخدام المرأة فيه من هذه الاعمال (مادة ٣٨). ومنع تشغيلها خلال الفترة الواقعة بين العاشرة مساء والسابعة صباحا . ولم يجز تشغيل المرأة العاملة أكثر من ٤٨ ساعة فى الاسبوع بأى حال من الاحوال . كما نص على حق المرأة بالتمتع باجازات الحمل والولادة .

لا شك أن هذه الاجراءات ستساعد كثيرا على درء العديد من الاخطار التى يمكن أن يولدها العمل بالنسبة للاحداث . الا أننا نود أن نبدى الملاحظات التالية بهذا الخصوص :

أولا : كان الاولى منع الاحداث والنساء من الاشتغال ليلا منعا باتا . وذلك لأن العمل الليلى ضار بالحدث . اذ أنه يجب أن يعود الى منزله ليلا ليتمتع بالحياة العائلية وليرتاح من عناء عمله خلال النهار . كما أن العمل الليلى ضار بأخلاق الحدث . اذ أن الحدث يمكن ان يتجه الى وسائل اللهو غير البرىء كتعاطى الكحول والانصراف الى الامور الجنسية.

وذلك لبعده عن عائلته وعدم خضوعه لرقابتها • كما أنه يمكن أن يكون ضحية لاعتداء الكبار عليه •

كما أن اشتغال المرأة ليلا يحول بينها وبين الانصراف الى الشئون المنزلية ويؤدى الى ارهاقها • اذ من المعروف أن العمل الليلى أكثر ارهاقا من العمل النهارى بصورة عامة •

ثانيا : ان نطاق تطبيق هذه الاحكام ليس عاما • فهى لا تطبق على أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون فى مؤسسته • والحال اننا سبق أن بينا أن الاحداث الذين يشتغلون مع الاسرة بدون أجر يكون الغالبيةالعظمى من الاحداث العاملينفىليبيا• كذلك استثنى الاشخاص الذين يشتغلون فى المراعى والزراعة وخدم المنازل والاشخاص الذين يشتغلون فى أعمال الملاحة والصيد البحرى •

ثالثا : على الرغم من حرص المشرع على تطبيق قانون العمل تطبيقا صحيحا ودقيقا وتكريسه أحكاما خاصة بادارة العمل والتفتيش ، فان قانون العمل كثيرا ما يكون موضع تجاهل أرباب العمل من جهة، وان التفتيش لم يكن يتمتع بالضبط والكفاءة التى تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الاكمل • ولا أدل على ذلك من أن استخدام الطفل الليبى يبدأ عند بلوغه السنة السادسة رغم أن قانون العمل يمنع استخدام الصغير منعا باتا •

سبق لنا أن أشرنا الى أن الاحداثيشتغلون لغرضمساعدة عائلاتهم أو لاشباع حاجاتهم الخاصة وذلك لان الصعوبات الاقتصادية تضطر عددا من العائلات الى الاعتماد على ما يحصل عليه أحداثها من عملهم لاعانتها •

لذا يجب اتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية لمنع استخدام الاحداث المبكر والنتائج الضارة الناشئة عنه • وتتمثل هذه الاجراءات فى رفع مستوى معيشة العائلات الفقيرة • وزيادة الدخل العائلى ومساعدة العائلة على تعليم أبنائها وتدريبهم مهنيا والاهتمام بشئون الاسرة الاجتماعية وأمور الطفل • حيث يجب الاكثار من

مراكز المساعدة الاجتماعية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التى تهدف الى تقديم الاعانة للطفل كتقديم وجبات غذائية اضافية مجانا واعانة المرضى من الاطفال ومساعدة المتخلفين وذوى العاهات منهم • ان مثل هذه الاجراءات كفيلة بأن تخفف من حدة الاخطار الناشئة عن الاستخدام المبكر •

**السكن :**

لقد دلت الدراسات الاجتماعية على أن مسألة السكن تكمن وراء عدد كبير من الاوبئة الاجتماعية • لذلك يصبح من الضرورى التعرف على الآثار التى يمكن أن يولدها السكن فى سلوك الحدث •

ونود أن نشير الى أن السكن غير الملائم هو وحده الذى يعنينا هنا • اذ مما لا شك فيه أن الفيلات والشقق والبيوت الجيدة والملائمة لا يمكن أن تعتبر من الاسباب التى تدفع الحدث نحو الجنوح •

من البديهى أن الوضع الاقتصادى بصورة عامة هو الذى يحدد حالة السكن فى البلاد • وان الموارد العائلية تلعب دورا هاما فى اختيار السكن الملائم وتكييفه• فالدخل العائلى هو الذى يسمح للاسرة بسكن بيت واسع ومريح أو يضطرها الى الاكتفاء بسكن صغير وغير صحى •

لقد رأينا فيما سبق أن الدراسة التى أجريت حول دخل ومصروفات ٢٨٨ أسرة فى مدينة طرابلس قد أظهرت أن ٧ر٦٦٪ من هذه الاسر يقل دخلها الشهرى عن ثلاثين جنيها • وان كل أسرة من هذه الاسر تخصص ٢ر٢٢٪ من دخلها الشهرى للسكن ، أى ما يعادل ٩ر٤ جنيها ليبيا من متوسط مصروفها للاستهلاك الشهرى • وواضح أن مثل هذه المخصصات لا تسمح لهذه الاسر باختيار سكن ملائم •

وسوف نصف أولا وضع السكن فى الريف والمدينة ثم نعالج بعد ذلك الانعكاسات التى تطرأ على سلوك الافراد القاطنين فى سكن غير ملائم •

أما فى الريف فقد لاحظت بعثة بنك الانشاء والتعمير منذ ثمان سنوات أن معظم سكان الريف (يسكنون اما فى منازل منخفضة تتكون من حجرة أو حجرتين أو فى الخيام أو فى أكواخ من الصفيح أو فى الكهوف ••• الخ [1] •

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المرجع السابق. صفحة (١) .

أما فى المدن فتوجد الى جانب الفلات والشقق والبيوت الحديثة مساكن قديمة وغير ملائمة وأكواخ من الصفيح أو الخشب تعتبر غير ملائمة للسكنى وضارة بصحة ساكنيها .

لقد أظهرت الدراسة التى أجرتها (دوكسيادس) على وضع السكن فى ليبيا عام ١٩٦٣ ان الغالبية العظمى من المساكن القديمة فى المدن لا تتوافر فيها الشروط الصحية الملائمة . اذ أنها غالبا ما تفتقر الى المرافق الصحية الضرورية والنوافذ الخارجية مما يعرقل تهويتها ودخول النور اليها. ويعانى قسم من هذه المساكن نقصا فى الماء الصالح للشرب والكهرباء . فقد قدرت نسبة المساكن المزودة بأنابيب مياه الشرب فى جميع أنحاء المملكة بـ ٦٦٪ من مجموع المساكن فى المدن الكبيرة و ٤٩٪ فى المدن الصغيرة و ٧٪ فى القرى. كما ظهر أن نسبة المساكن المزودة بالتيار الكهربائى هى ٧٥٪ من مجموع المساكن فى المدن الكبيرة و ٦٧٪ فى المدن الصغيرة و ١٦٪ فى القرى و ٩٪ فى الحقول [١] .

والجدول التالى يبين لنا أنواع المساكن الخاصة وعددها فى المملكة وفقا لتقديرات سنة ١٩٦٥ [٢] .

| نوع السكن | عدد المساكن |
|---|---|
| ڤيلا أو شقة | ١٠ر٣١٦ |
| حوش | ١٧١ر٧٩٧ |
| براكه أو زريبة | ٧٠ر٢٤٢ |
| خيمة (بيت شعر) | ٦٥ر٥٤٥ |
| بيت منحوت فى الجبل | ١١ر١٨٦ |
| غير مبين | ٢ر٩٣١ |
| المجموع | ٣٣٢ر٠١٧ |

(1) Housing in Libya. Doxiadis, Pages 220, 222. (١)

(٢) مستخرج من الجدول رقم (٦) . المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ .

ان هذا الجدول يبين لنا أن عدد البراكات والزرائب مرتفع جدا ، حيث بلغ ٧٠٫٢٤٢ براكة ويعزى هذا الارتفاع الى أن المهاجرين من الريف غالبا ما يسكنون هذه البراكات وخاصة فى المناطق المحيطة ببنغازى وطرابلس • وتبنى هذه البراكات عادة من الصفيح أو الخشب • لذا يمكننا أن نتصور بسهولة الجو الخانق الذى يكتنف وسطها خاصة فى فصل الصيف وتفتقر هذه البراكات عادة الى الماء الصالح للشرب والكهرباء • أضف الى ذلك أن تهويتها وانارتها غير سليمة نظرا لافتقار غالبيتها الى النوافذ الخارجية • ان الوضع داخل البراكة بصورة عامة غير صحى اذ غالبا ما يستخدم سكانها الحطب وفضلات الحيوانات للتدفئة والطبخ • هذا فضلا عن عدم التنظيم الذى يسود فى داخلها نظرا لارتفاع عدد ساكنيها •

ولا يفوتنا أن نشير هنا الى الوضع غير الصحى الذى يسود البيوت المنحوتة فى الجبل • حيث أن الحالة السائدة داخلها لا تكاد تختلف كثيرا عن حالة البراكات ان لم تكن أسوأ منها •

ان قسما من المساكن الخاصة تكاد تغص بساكنيها • والجدول التالى يبين لنا توزيع الاسر حسب عدد أفرادها على السكن المؤلف من غرفة واحدة فقط [١] •

| عدد غرف السكن | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | مجموع الاسر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١١٥٥٥ | ٢٢٦٦٠ | ٢٢٩٠١ | ٢١١٦٧ | ١٧٩٦٥ | ١٣٥٩٩ | ٩٠٢٠ | ٥٠٦٣ | ٢٣٢٠ | ٢١٨٩ | ١٢٨٤٣٩ |

يرينا هذا الجدول أن عدد الاسر التى تسكن فى بيوت يتألف كل منها من غرفة واحدة فقط مرتفع الى حد ما فقد بلغ عددها ١٢٨٤٣٩ أسرة من مجموع الاسر الليبية الساكنة فى مساكن خاصة البالغ عددها ٣٣١٫٩٩٠ أسرة أى أن نسبة الاسر

(١) مستخرج من الجدول رقم (١٥) • المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة (١٦) •

التى تعيش فى سكن مؤلف من غرفة واحدة تساوى ٦ر٣٨٪ من مجموع الاسر الليبية الساكنة فى مساكن خاصة .

كما يظهر لنا أنه على الرغم من كون السكن يتألف من غرفة واحدة فقط ، فان عدد أفراد الاسرة التى تسكنه يكون مرتفعا فى بعض الاحيان . فقد بلغ عدد الاسر التى يبلغ عدد أفرادها عشرة أشخاص فما فوق والتى تعيش فى مثل هذه المساكن ١٨٩ر٢ أسرة .

بعد هذه اللمحة البسيطة عن وضع المساكن الخاصة فى ليبيا وما يعانيه بعضها من عدم توافر الشروط الضرورية للسكنى الملائمة، سنحاول الآن أن نرى انعكاسات مثل هذه المساكن على صحة ساكنيها وامزجتهم وخاصة الاحداث منهم .

ان الدراسات التى أجريت فى هذا المجال جعلت علماء الاجرام يعتقدون بأن السكن يعتبر عاملا من العوامل التى تساعد على جنوح الاحداث . فقد ثبت أن السكن غير الملائم يؤثر على الحياة العائلية ويجعل الوسط العائلى معيبا ويضر بحياة الطفل بصورة خاصة . وذلك لأن الوسط العائلى يلعب دورا أساسيا فى تكيف الطفل اجتماعيا .

ولعل المرأة هى أكثر من يعانى من آثار السكن الردىء . وذلك لانها تقضى كل وقتها تقريبا فى منزلها. وقد يستولى عليها فى المدى البعيد شعور بالحزن والسأم مما يولد لديها اضطرابات مزاجية Trouble Caracteriels فتصبح سريعة الانفعال ، الامر الذى يجعل جو البيت متوترا على الدوام . وقد ينشأ عندها نوع من عدم الاكتراث بأطفالها وتحاول جهدها ابعادهم عنها . ونظرا لضيق السكن ، فانها لا تملك الا وسيلة واحدة : ــ ارسالهم ليلعبوا فى الشارع وهناك يتعرض الاطفال الى جميع الآثار الضارة التى تنشأ عن وسط الشارع [١] .

ان السكن غير الملائم يؤثر على سلوك الرجل تجاه امرأته وأطفاله أيضا . فهو يحاول أن يهرب من البيت ولا يعود اليه الا أوقات الاكل والنوم . وذلك لانه يحتاج الى قسط من الراحة لاستعادة قواه بعد يوم عمل طويل ومضن . الا أنه

(1) Louis Desparges. Cette Tragédie du Logement. Les Cahiers des Amis de Liberté. Paris 1954, Page 52. (١)

لا يستطيع التمتع بهذه الراحة اللازمة فى سكنه غير الملائم • لانه عندما يعود الى بيته لا يشعر بلذة الحياة العائلية وبهجتها • لذلك فانه يلجأ الى قضاء أوقات فراغه خارج البيت ، فى المقاهى ومحلات اللهو ، ويحاول دائما أن يؤخر وقت عودته الى منزله ليلا • وقد يكلفه ذلك مصاريف اضافية تقتطع عادة من دخل العائلة وتنشأ بذلك صعوبات اقتصادية جديدة • ان قضاء معظم الوقت خارج البيت يولد نوعا من الشعور بعدم الاستقرار • وهذا بدوره يجعل الرجل سريع الغضب حاد المزاج ويولد لديه نفورا من الحياة العائلية يجعله أحيانا عنيفا مع أطفاله وأمهم • الامر الذى يجعل الاطفال قلقين يتساءلون كل يوم عما تضمره لهم عودة أبيهم فى المساء ان لم يكن الشجار والصراخ والدموع •

ان الاطفال يعانون كثيرا من آثار السكن غير الملائم • اذ أنه غالبا ما يولد آثارا ضارة بصحتهم الجسمية والخلقية • فحينما يكون مؤلفا من غرفة واحدة يكون وضعه الصحى معيبا بصورة عامة • اذ غالبا ما يكون مظلما ورطبا مفتقرا الى التهوية الصحيحة لعدم وجود النوافذ • ونظرا لضيق السكن ، فان الاطفال والاحداث ذكورا واناثا ينامون جميعهم فى فراش واحد بصرف النظر عن اختلاف أعمارهم وبذلك يتحقق الاختلاط Promiscuté بينهم •

ان هناك محاذير جدية تنشأ عن الاختلاط بين الاطفال والمراهقين وخاصة فى الليل • ومما يجعل خطر هذه المحاذير أكثر جسامة المشاهد المثيرة التى تدور فى نفس الغرفة التى يسكنونها كالعلاقات بين الوالدين وعمليات الولادة والاجهاض•• الخ • ان هذه المناظر تسبب تمزقا نفسيا Traumatiame Psychique شديدا تكون له نتائج خطرة جدا على سلوك الاحداث • اذ أنهم يتعلمون من هذا الواقع أوليات جنسية مبكرة initiations sexuelles prematurèes تكون خطرة على سلوكهم فى المستقبل •

ان الحدث يعتاد على ترك البيت منذ نعومة أظافره • وذلك لانه لا يجد فيه مستقرا مريحا يأوى اليه فى أوقات فراغه ولعبه ، مما يجعله يبحث عن محل اللعب

فى الشارع وبذلك يعانى من الآثار والعادات السيئة التى يكتسبها الاحداث من الشارع عادة •

ان الاحداث الذين يعيشون فى سكن غير ملائم يتولد لديهم أحيانا سخط نحو المجتمع يقودهم الى الاضرار به • وقد يرتكبون جرائم خطرة تعبيرا عن سخطهم هذا •

لقد أظهرت الدراسات التى أجرتها عدة جمعيات اقليمية فى فرنسا ان هناك صلة وثيقة بين جنوح الاحداث والسكن غير الملائم • فقد أظهر تحقيق أجرى حول جنوح الاحداث فى اقليم ليون أن التوزيع الجغرافى لجنوح الاحداث فى هذا الاقليم يتفق تماما مع التوزيع الجغرافى للاكواخ الموجودة فيه •

وقد ظهر من الدراسة التى أجريت فى اقليم Angers على ٢٩٤ حدثا لم تتجاوز أعمارهم الرابعة عشر بعد وبينهم ٥١ مجرما وعلى ٣٩٣ مراهقا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٠ عاما بينهم ١٦٢ مجرما ، ان ١٧٠ بيتا من مجموع البيوت التى كانوا يسكنونها كانت غير ملائمة• ولقد استنتج المختصون من هذهالدراسات أن عدد المجرمين الاحداث الذين يعيشون فى سكن غير ملائم يزيد بأربع عشرة مرة عن عدد المجرمين من الاحداث الذين يقطنون فى مساكن مريحة [1] •

وبعد فقد كان هدفنا من هذه الدراسة اثارة اهتمام المعنيين بشئون الاحداث الجانحين نحو العوامل الاقتصادية وحدانا الى ذلك ما لمسناه من تركيز المختصين بشئون الاحداث فى أغلب البلاد العربية كل اهتمامهم فى الغالب الاعم على العوامل النفسية وما تولده من (عقد) ضاربين صفحا عن العوامل الاخرى بما فيها العوامل الاقتصادية ، الامر الذى يجعلهم فى بعض الاحيان عاجزين عن الاهتداء الى الاسباب الحقيقية التى دفعت الحدث نحو الجنوح ويحول بينهم وبين ايجاد العلاج الناجع لاعادة تكييفه اجتماعيا •

(1) Louis Desparges op. cit. Page 32. (1)